

حمدان بن محمد يصدر قراراً بتشكيل لجنة البيانات والإحصاء في دبي



دبي - وام

أصدر سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي لإمارة دبي، قرار المجلس التنفيذي رقم (13) لسنة 2025 بشأن تشكيل لجنة البيانات والإحصاء في إمارة دبي، برئاسة مدير عام هيئة دبي الرقمية، وعضوية كل من يونس عبدالعزيز آل ناصر، نائباً للرئيس، وعارف عبدالرحمن أهلي، ود. مريم عبید المهيري، ومحمد يوسف المظرب، وعيسى حارب بن حاضر، وخالد علي الجلاف، وخالد أحمد الفلاسي، وعمر خليفه السويدي، وراشد عبید الشارد، وماجدة علي راشد، بالإضافة إلى ممثل عن جهاز أمن الدولة بدبي، وممثل عن مركز دبي للأمن الإلكتروني.

رقمنة الحياة في دبي

ويأتي القرار تجسيدا لأهمية البيانات ومكانتها المحورية ضمن رؤية الإمارة نحو رقمنة الحياة، إذ تشهد المرحلة الراهنة اعتماداً كثيفاً على التقنيات المتقدمة، لاسيما الذكاء الاصطناعي وتقنيات البيانات المتقدمة، لإحداث نقلة نوعية في منظومة العمل على مستوى منظومة العمل الحكومي.

وتجسد المهام الموكلة للجنة الدور الاستراتيجي الذي تتمتع به، انطلاقاً من رؤية استشرافية تنسجم مع التوجه نحو رقمنة الحياة في دبي، وتحقيق المزيد في سبيل تسهيل حياة الناس ودعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز مكانة دبي كنموذج رائد لمدن المستقبل.

ويستند هذا الدور الاستراتيجي إلى ما ورد في قرار تشكيل اللجنة من مهام وصلاحيات موكلة لها، وفي مقدمتها العمل على توحيد الجهود في مجال استخدام وتبادل وحوكمة البيانات والإحصاء في إمارة دبي، ورفع مستوى التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية في مواجهة التحديات والتغيرات التي تطرأ في هذا المجال، وإيجاد الحلول الفعالة لها، ودعم التوجهات والخطط الاستراتيجية للإمارة في مجال تبادل البيانات والإحصاء، والعمل على تحسين كفاءتها العملية، إضافة إلى تسهيل آلية نشر وتبادل البيانات وإتاحتها من خلال استخدام أحدث التقنيات.

ومنح القرار للجنة البيانات والإحصاء في إمارة دبي، في سبيل تحقيق أهدافها، وبالتنسيق مع الجهات الحكومية، في الأحوال التي تستدعي ذلك، مجموعة من المهام والصلاحيات تشمل إبداء الرأي حول التصور المستقبلي للمشاريع الاستراتيجية الخاصة بالبيانات والإحصاء، وآلية تبادلها واستخدامها في دبي، واقتراح أفضل الممارسات والمنهجيات التي يمكن استخدامها في احتساب القيم والمقاييس الإحصائية على مستوى الإمارة.

آلية للتحقق من تبني المعايير

كما تختص اللجنة بوضع آلية للتحقق من قيام الجهات الحكومية بتبني المعايير والتصنيفات والمنهجيات الخاصة بالبيانات والإحصاءات المعتمدة من مؤسسة دبي للبيانات والإحصاء، ووضع آلية لمتابعة مدى التزام الجهات الحكومية بتطبيق نموذج نضج البيانات الحكومية المعتمد من المؤسسة، وكذلك وضع منهجية إنشاء السجلات وآلية تحديثها وتنظيمها وتصنيفها وإتاحتها، على النحو الذي يسهل عملية نشر وتبادل البيانات على مستوى الإمارة، وتحديد البيانات الأولية التي يجب توفرها لاستخدامات الذكاء الاصطناعي لغايات تحليل وتعزيز تجارب المدينة وجعلها استباقية وتنبؤية.

إلزام الجهات الحكومية بالتعاون

وألزم القرار جميع الجهات الحكومية بالتعاون التام مع لجنة البيانات والإحصاء في إمارة دبي واللجان وفرق العمل الفرعية التابعة لها، وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات والمستندات والدراسات التي تطلبها في الوقت المحدد، والتي تراها اللجنة لازمة لتمكينها من أداء المهام والصلاحيات المنوطة بها بموجب هذا القرار والقرارات الصادرة بمقتضاه والتشريعات السارية في الإمارة.

وتتولى مؤسسة دبي للبيانات والإحصاء تقديم الدعم الإداري والفني للجنة، لتمكينها من أداء المهام المنوطة بها بموجب أحكام هذا القرار والقرارات الصادرة بمقتضاه والتشريعات السارية في الإمارة.

ويصدر رئيس لجنة البيانات والإحصاء في إمارة دبي القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار الذي يحل محل قرار المجلس التنفيذي رقم (2) لسنة 2008 بشأن تشكيل لجنة التنسيق الإحصائي في إمارة دبي.

ويُلغى أي نص في أي قرار آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه وأحكام قرار المجلس التنفيذي رقم (13) لسنة 2025 والذي يُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2025.